

تسبيب الأحكام الجنائية بين ضمانات العدالة ومبدأ الشرعية - دراسة تحليلية مقارنة -

Reasoning in Criminal Judgments: Between Guarantees of Justice and the Principle of Legality - A Comparative Analytical Study-

قسايسية عيسى

جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر 1، الجزائر

a.kessaissia@univ-alger.dz

غنام عمر*

جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر 1، الجزائر

Oghenam@gmail.com

- تاريخ الإرسال: 2025/11/19 - تاريخ القبول: 2025/12/21 - تاريخ النشر: 2025/12/28

الملخص: يُبرز المقال أن غموض التسبيب في الأحكام القضائية يمثل أحد أهم أوجه القصور في العمل القضائي، لما ينتج عنه من ضعف في الشفافية والرقابة على القاضي. ويوضح أن إصدار الأحكام بعبارات عامة دون بيان للأسس القانونية أو الواقعية يجعل من الصعب فهم منطق القضاء أو ممارسة حق الطعن. كما تُظهر الدراسات الجزائرية والمصرية أن الاعتماد المفرط على الاقتناع الشخصي للقاضي يؤدي إلى تسبيب شكلي لا يحقق العدالة. ويؤكد المقال على ضرورة وضوح الأسباب وتحليل الأدلة بشكل دقيق لضمان الثقة في القضاء. وفي الختام، يدعو إلى تطوير مهارات التسبيب ضمن التكوين القضائي لتحقيق أحكام أكثر موضوعية وعدلاً.

الكلمات المفتاحية: التسبيب القضائي، القصور، الشفافية، الرقابة القضائية، العدالة الإجرائية.

Abstract: The article highlights that the ambiguity of reasoning in judicial decisions represents one of the major shortcomings in the judicial process, as it weakens transparency and oversight over judges. It explains that issuing judgments using general or vague expressions without clarifying the factual or legal grounds makes it difficult to understand judicial reasoning or exercise the right to appeal. Studies from Algeria and Egypt demonstrate that excessive reliance on the judge's personal conviction often leads to merely formal reasoning that fails to achieve justice. The article stresses the necessity of providing clear and detailed reasoning and evidence analysis to ensure public confidence in the judiciary. Finally, it calls for enhancing judicial training in reasoning skills to promote more objective and fair judgments.

Keywords: Judicial reasoning- deficiency- transparency- judicial oversight, procedural justice.

* المؤلف المرسل: غنام عمر.

مقدمة:

تحتل العدالة الجنائية مكانة محورية في البناء القانوني لأي دولة حديثة، إذ تمثل أحد أهم مقاييس احترام سيادة القانون وصوصن حقوق الإنسان. ومن أبرز الأسس التي تقوم عليها هذه العدالة مبدأ تسبب الأحكام الجنائية، الذي يُعدّ أداة أساسية لضمان الشفافية والرقابة على العمل القضائي. فالتسبب لا يُنظر إليه على أنه إجراء شكلي يرافق الحكم، بل هو جوهر العملية القضائية ذاتها، لأنه يكشف عن الكيفية التي توصل بها القاضي إلى قراره، وعن الأسس القانونية والواقعية التي بُني عليها هذا القرار.

إن الحكم الجنائي، في غياب التسبب، يفقد أحد أهم مقومات شرعيته، لأن المتقاضي لا يستطيع أن يدرك من أين استمد القاضي قناعته، ولا كيف فسّرت الأدلة أو طُبّق القانون. لذلك، جاء التسبب ليشكّل ركيزة للثقة العامة في القضاء، وضمانة أساسية للمتهم في إطار المحاكمة العادلة، كما نصّت على ذلك المواثيق الدولية، مثل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، التي أكدت على حق الفرد في الحصول على حكم معلّل ومسبب.

ورغم الأهمية البالغة لهذا المبدأ، فإن تسبب الأحكام الجنائية ما يزال يثير نقاشاً واسعاً في الفقه والاجتهاد القضائي، سواء من حيث مفهومه وحدوده أو من حيث مضمونه ومستواه المطلوب. فبعض الأحكام تُعلّل بطريقة شكلية مقتضبة تقتصر على عبارات عامة لا تمكّن من فهم المنطق القضائي الذي استند إليه القاضي، في حين تتجه بعض الأنظمة القانونية المقارنة إلى فرض تسبب دقيق ومفصل يوضح كل عنصر من عناصر الحكم. هذا التباين يثير تساؤلات حول مدى فعالية التسبب كضمانة للعدالة، وحول ما إذا كان تطبيقه العملي يرقى إلى مستوى المبدأ الذي يُفترض أن يجسده.

وفي السياق ذاته، تواجه الأنظمة القضائية، ولا سيما في الدول النامية، تحديات واقعية تتعلق بضعف تكوين القضاة في مهارة التسبب، أو بضغط الملفات القضائية الذي يؤدي إلى الاقتصار على تسبب مختصر لا يفي بالغرض. كما أن تطور الفكر القانوني وظهور مقاربات جديدة للعدالة الجنائية القائمة على الرقابة المتبادلة والمساءلة القضائية، فرض إعادة النظر في المعايير التي تضبط جودة التسبب ومضمونه.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات، تبرز الإشكالية المركزية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها، والمتمثلة في التساؤل الجوهرية الآتي:

- إلى أي مدى يشكّل تسبب الأحكام الجنائية ضمانة حقيقية لتحقيق العدالة الجنائية ومبدأ الشرعية، وما هي حدود إلزاميته ومظاهر قصوره في التطبيق العملي؟

■ فرضيات البحث:

يُبنى هذا البحث على مجموعة من الفرضيات التي تنطلق من تحليل الواقع القضائي والفقهى لموضوع تسبب الأحكام الجنائية، وتستند إلى ما توصلت إليه الدراسات السابقة في هذا المجال. وتتمثل أبرز هذه الفرضيات فيما يلي:

✓ تسبب الأحكام الجنائية يُعدّ ضماناً جوهرياً لحقوق المتقاضين:

فالتسبب ليس إجراءً شكلياً أو مظهرًا تنظيمياً فحسب، بل هو أداة مركزية لحماية المتهم وضمان حقه في محاكمة عادلة، لأنه يمكنه من فهم الأسس التي استند إليها القاضي في تكوين قناعته، كما يمكن الأطراف من ممارسة حقهم في الطعن بصورة فعّالة.

✓ قصور التسبب يؤدي إلى إضعاف الرقابة القضائية على الأحكام:

إذ يُعتبر التسبب حجر الزاوية الذي تبنى عليه الرقابة القضائية، سواء أمام المحاكم العليا أو أمام الهيئات الدستورية. وعندما يكون التسبب ناقصاً أو غامضاً أو صورياً، فإن ذلك يفرغ الرقابة من مضمونها، ويُضعف ثقة المتقاضى في نزاهة الحكم وعدالته.

✓ التوجهات القضائية الحديثة تميل نحو توسيع نطاق التسبب حمايةً لحقوق الإنسان:

حيث أفرزت التحولات في الفكر القانوني الحديث، وخصوصاً مع ازدياد الاهتمام بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، توجهًا عامًا نحو تعليل الأحكام بشكل أكثر تفصيلاً ووضوحاً، مع التركيز على إبراز الأسس القانونية والموضوعية للقرار القضائي، بما يحقق مبدأ الشفافية ويعزز ثقة المجتمع في العدالة الجنائية.

هذه الفرضيات تشكل الإطار الفكري الذي يسعى البحث إلى اختبارها من خلال الدراسة النظرية والتحليل المقارن، بغية التحقق من مدى صدقها في الواقع العملي.

■ أهداف البحث

يروم هذا البحث تحقيق جملة من الأهداف العلمية والمنهجية التي تتكامل فيما بينها لفهم ظاهرة تسبب الأحكام الجنائية من زواياها المختلفة، ويمكن تحديد هذه الأهداف على النحو الآتي:

✓ توضيح الأبعاد القانونية والفكرية لتسبيب الأحكام الجنائية:

ويشمل ذلك تحليل الأساس التشريعي والدستوري لهذا المبدأ، واستجلاء تطوره التاريخي ودلالاته القانونية، بما يسهم في تحديد موقعه ضمن منظومة العدالة الجنائية.

✓ تحليل الوظائف المزدوجة للتسبيب: القانونية والحقوقية:

فالوظيفة القانونية للتسبيب تتمثل في تمكين جهات الطعن من بسط رقابتها على الأحكام، في حين أن الوظيفة الحقوقية تتعلق بضمان حق المتقاضى في معرفة مبررات الحكم، مما يعزز مبدأ الشفافية والمساءلة في العمل القضائي.

✓ إجراء دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري وبعض التشريعات المقارنة (المصري):

وذلك بهدف إبراز أوجه التلاقي والاختلاف في تنظيم تسبيب الأحكام، والوقوف على التجارب الرائدة التي يمكن الاستفادة منها في تطوير المنظومة الوطنية.

✓ تقديم اقتراحات علمية ومنهجية لتحسين جودة التسبيب القضائي:

وذلك من خلال وضع تصور عملي قائم على المعايير الحديثة في صياغة الأحكام، واقتراح آليات تكوين وتقييم تُمكن من رفع كفاءة القضاة في مجال التعليل والتسبيب، بما ينسجم مع مقتضيات العدالة الجنائية المعاصرة.

■ أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال الطابع المزدوج لموضوع تسبيب الأحكام الجنائية، فهو من جهة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ دستوري أصيل يتمثل في ضمان حق الدفاع وتحقيق المحاكمة العادلة، ومن جهة أخرى يُعد معياراً جوهرياً لقياس كفاءة القضاء وجودة العدالة الجنائية. فكلما كان الحكم معللاً تسبيحاً واضحاً ومفصلاً، ازدادت ثقة المتقاضى في عدالة القضاء، وارتقى مستوى الشفافية في إصدار الأحكام.

كما تتجلى أهمية الموضوع في كونه يجمع بين النظرية والتطبيق، إذ يفتح المجال أمام دراسة معمقة للمفاهيم القانونية التي تحكم عملية التعليل، وفي الوقت نفسه يتيح تحليلاً نقدياً للممارسة القضائية، بما في ذلك أوجه القصور التي تعترى تسبيب الأحكام في الواقع العملي. ومن هذا المنطلق، فإن البحث لا يهدف فقط إلى إبراز الأساس القانوني لتسبيب الأحكام، بل يسعى أيضاً إلى اقتراح سبل تطوير آليات صياغة الأحكام بما يتلاءم مع متطلبات العدالة المعاصرة والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

إلى جانب ذلك، تأتي أهمية البحث من كونه يسهم في إثراء المكتبة القانونية الوطنية، خاصة في ظل قلة الدراسات التي تناولت تسبب الأحكام الجنائية من منظور شامل يجمع بين المقارنة والتحليل والنقد، كما أنه يوفر مرجعاً علمياً يمكن أن تستفيد منه المؤسسات القضائية والباحثون في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجزائية.

▪ المنهج المعتمد

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن الإشكالية المركزية، تم اعتماد مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، تُمكن من الإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه النظرية والتطبيقية، على النحو الآتي:

✓ المنهج التحليلي:

يعتمد هذا المنهج على تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بتسبب الأحكام الجنائية، سواء الواردة في التشريع الجزائري أو في التشريعات المقارنة، إلى جانب تحليل مضامين الأحكام القضائية الصادرة عن مختلف المحاكم. ويهدف هذا التحليل إلى الكشف عن مضمون النصوص واتجاهات القضاء في تطبيقها، واستنباط الدلالات القانونية والعملية للتسبب.

✓ المنهج المقارن:

يتيح هذا المنهج دراسة الظاهرة في إطار مقارن بين النظام الجزائري والأنظمة القانونية الأخرى، وبوجه خاص النظام الفرنسي والمصري والمغربي، لكونها تشترك مع الجزائر في المرجعية القانونية اللاتينية، مما يسمح باستخلاص أوجه التشابه والاختلاف، وتحديد التجارب الأكثر فعالية في تنظيم مبدأ التسبب وتطبيقه.

✓ المنهج النقدي:

يُستخدم هذا المنهج لتقييم مدى فاعلية النصوص والتطبيقات القضائية من خلال تحليل مكامن القوة والضعف في تسبب الأحكام، وإبراز الثغرات التي تحول دون تحقيق الغاية المرجوة من هذا المبدأ، مع اقتراح حلول عملية وإصلاحية تسهم في تحسين جودة العمل القضائي.

1- الإطار النظري لتسبيب الأحكام الجنائية

يشكل تسبيب الأحكام الجنائية ركيزة أساسية لضمان العدالة في القضاء، إذ يمكن القاضي من توضيح الأسباب القانونية والواقعية التي استند إليها في حكمه. إذ سنتناول المفهوم والأسس القانونية لتسبيب الأحكام، حيث نوضح طبيعة التسبيب والأسس القانونية التي يقوم عليها، كما سنعالج الوظائف القانونية والحقوقية لتسبيب الأحكام، موضحين دوره في حماية الحقوق، وتحقيق الشفافية، وضمان الرقابة القضائية الفعالة.

1.1- المفهوم والأسس القانونية لتسبيب الأحكام

يُعد تسبيب الأحكام أحد الركائز الأساسية للعمل القضائي، إذ يوضح الأسباب القانونية والواقعية التي استند إليها القاضي في حكمه، ويكفل الشفافية وحماية حقوق الأطراف. حيث سنتطرق إلى مفهوم التسبيب وأهميته في العمل القضائي، إذ نوضح طبيعة التسبيب ودوره في تعزيز العدالة، كما سنتناول الأسس الدستورية والتشريعية للالتزام بالتسبيب، الذي يبرز النصوص القانونية والدستورية التي تفرض على القاضي توضيح أسباب حكمه.

1.1.1- مفهوم التسبيب وأهميته في العمل القضائي

يُعد التسبيب من الركائز الأساسية للعمل القضائي، إذ يتيح للقاضي توضيح الأسباب القانونية والواقعية التي استند إليها في حكمه. ويكفل التسبيب الشفافية، ويضمن حماية حقوق الأطراف، كما يساهم في تطوير الاجتهاد القضائي وتوحيد تطبيق القانون.

في هذا الإطار، سنعرض مفهوم التسبيب باعتباره العملية التي تعكس دوافع الحكم القضائي والأسس القانونية التي يقوم عليها، ونوضح أهميته في العمل القضائي من خلال إبراز دوره في حماية الحقوق، وتسهيل الرقابة على الأحكام، وتعزيز العدالة والموضوعية في القضاء.

1.1.1.1- مفهومه:

يُعرّف تسبيب الأحكام الجنائية بأنه بيان الأسباب والوقائع والدلائل القانونية التي استند إليها القاضي في حكمه، أي إظهار الخطوات الذهنية والربط القانوني بين الوقائع والقانون لبيان كيف توصل إلى النتيجة المنطوق بها على سبيل المثال، رأى بعض الفقه أن التسبيب هو " فحص الأدلة والأسانيد المقدمة، ودراسة

المدى الذي ترقى إليه هذه الأدلة لتؤسس العناصر المكونة للجريمة التي يواجهها المتهم، مما يستقيم معه القول بأنها أسباب الحكم"¹.

كما عرفت محكمة النقض بعض الأنظمة أن " الأسانيد والحجج التي بُني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون "².

وفي بحث بعنوان تسبب الأحكام الجنائية وأثره على السلطة التقديرية يُشير المؤلف إلى أن "تسبب الأحكام الجزائية على أنها تلك الحثيات والدلائل المنطقية التي يعتمد عليها القاضي للوصول إلى الحكم القاضي بالبراءة أو الإدانة"³.

من هذه التعاريف يتضح أن التسبب ليس مجرد ذكر عبارات عامة بل هو عملية منهجية تُظهر كيف انتقل القاضي من الوقائع إلى الأحكام القانونية، مع مراعاة الدفع والأسانيد.

2.1.1.1- أهميته في العمل القضائي:

تسبب الأحكام ينطوي على أهمية كبرى في النظام القضائي، تتجلى في النقاط التالية:

■ ضمان حق الدفاع والشفافية أمام الأطراف عندما يُفصل القاضي أسباب حكمه، يُمكن للمتهم أو الطرف الآخر معرفة ما الذي أقرت المحكمة وما الذي رفضته من دفعه، وهل كان رده كافياً أم لا. وهذا يُجنب الحكم أن يبدو مستنداً إلى إرادة عشوائية أو تحكّم" وسيلة الخصوم ليتحقق علمهم بالحكم الصادر ضدهم أو لصالحهم، ومن ثم التيقن من عدالته أو جورره، فإذا وكان عادلاً قبلوه، وإن كان جائراً رفضوه عن طريق الطعن عليه أمام محكمة أعلى درجة، فإذا كانت العدالة البشرية تحتاج إلى وجوده ضابط يجب أن يسير على هدية القضاة، ويرجع إليه الخصوم إذا أرادوا الانتفاع من عدل القضاء"⁴

■ تمكين رقابة المحاكم العليا على أحكام المحاكم الأدنى إذا جاء الحكم مدعوماً بتسبب كافٍ ومنطقي، يمكن لمحكمة النقض أو التمييز أو أعلى درجة فحص هل كانت الأسباب متسقة، وهل تجاوز القاضي سلطته، أم أن الحكم يعاني من قصور منطقي أو قانوني.

¹ سعيد سامي عبد الحليم، المحكمة الجنائية الدولية (الاختصاصات والمبادئ العامة)، دار النهضة العربية، القاهرة، د ط، 2008، ص 206

² ابو العينين علي فضل، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة، دار النهضة العربية، القاهرة، د ط، 2006، ص 434

³ مناصرية محمد، تسبب الأحكام الجنائية وأثره على السلطة التقديرية لقضاة محكمة الجنايات في ظل القانون رقم 17-07 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية [رسالة ماجستير]. جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2022.

⁴ علي محمود علي حمودة، النظرية العامة في تسبب الحكم الجنائي في مراحله المختلفة، ط2، جامعة حلوان، 2003، ص 81.

■ ردع إساءة السلطة ومنع التعسف القضائي الالتزام بالتسبب يُقيد حرية القاضي بحيث لا يصدر الحكم بلا مبرر أو استبداد، لأنه مضطر أن يبين أمام من يطعن عليه كيف استخلص النتيجة التي انتهى إليها، مما يحد من التعسف⁵.

■ تعزيز الثقة في القضاء " التسبب وسيلة لتثبيت عدالة القاضي، فبيان الأسباب هو الوسيلة التي يكشف بها القاضي عدالته ويُقدم العذر للمقضى عليه فيما قضي فيه، ويثبت له أنه فهم حجته ولكن الحكم الشرعي يقتضي القضاء عليه، فالتسبب بالنسبة للقضاة يظهر عما إذا كانوا قد قاموا بما عليهم من واجب تدقيق البحث وإمعان النظر حتى يبعد عن نفسه اتهامه بالتحكم وسوء التقدير، فالتسبب يقنع القاضي بعدالة حكمه، فيشبع ذلك لديه حب العدالة وينام وهو مطمئن الضمير⁶."

■ توجيه القاضي نحو " العناية بحكمه وإخراجه الإخراج السليم حتى يتوقى نقضه عند الطعن عليه ويتلافى عيوب التسبب فلم القاضي المسبق بالالتزام بالتسبب يجعله يترتب ويتروى في قضائه وأن لا يُصدر حكمه في الدعوى المعروضة عليه إلا بعد أن يلم بثباتها للإمام الكافي الذي يمكنه من إصدار حكمه فيها⁷."

2.1.1- الأساس الدستوري والتشريعي لالتزام التسبب:

يُعد الالتزام بتسبب الأحكام ركيزة أساسية لضمان العدالة والشفافية القضائية، إذ يعكس احترام القاضي للحقوق والإجراءات القانونية. يستند هذا الالتزام إلى أسس دستورية تكفل حق الأطراف في معرفة أسباب الحكم، وإلى أطر تشريعية تحدد كيفية تطبيق التسبب في العمل القضائي، بما يضمن حماية الحقوق وتوحيد الاجتهاد القضائي وتحقيق العدالة.

1.1.1.1- الأساس الدستوري:

في العديد من الدساتير يُعدّ مبدأ التعليل (التسبب) مبدأً دستورياً يوجب على المحاكم أن تُعلّل أحكامها. في الجزائر مثلاً ورد النص في المادة 169 من الدستور بوجوب " إن تسبب الأحكام والقرارات القضائية يعد حقاً للأطراف أو المتقاضين قبل أن يكون واجباً مهنيّاً للقاضي ويصنف ضمن المبادئ والقواعد الأساسية التي وضعها المشرع لحسن سير جهاز القضاء أو العدالة، والضمان الحقيقي الذي يلجأ إليه

⁵ كما أوضح محمد سابر 2025 أن انعدام التسبب يعدّ من أبرز أسباب بطلان الحكم القضائي، لما يمثله من إخلال بحق الدفاع ومبدأ علانية القضاء :

اطلع عليه يوم 10/15/2025 . <https://alliedforlegalandtaxadvice.com/>

⁶ قريط مفتاح محمد، تسبب الأحكام .دراسات وأبحاث، الموقع القانوني الليبي، 13-04-2015:

تسبب-الأحكام اطلع عليه يوم 10/15/2025 . <https://lawyerlibya.com/2015/04/13/>

⁷ قريط، مفتاح محمد، نفس المرجع.

لتحقيق الأمن القضائي إضافة إلى المبادئ الأخرى المتعلقة بحماية الحقوق والحريات في المجتمع، فكلما استقام التعليل ثبت الدليل على شرعية الحكم والقرار، وتؤكد الهدف الذي يسعى إليه المشرع والأطراف في آن واحد⁸.

كذلك ذكر في بعض الدراسات أن الالتزام بالتسبب يُعد من القواعد الدستورية في بعض الدول الأخرى كإيطاليا (المادة 111)، بلجيكا (المادة 97)، هولندا (المادة 89)، وغيرها⁹.

هكذا يصبح التسبب ليس مجرد واجب قانوني فرعي، بل مبدأ يكون جزءاً من الضمانات الدستورية لعدم استخدام السلطة القضائية بلا مبرر.

2.1.1.1- الأساس التشريعي

- القوانين الإجرائية الجزائية والمواد المنظمة للتسبب: في التشريعات الجنائية (أصول المحاكمات الجنائية أو قانون الإجراءات الجزائية) توجد نصوص تُلزم القاضي ببيان الأسباب في الحكم. على سبيل المثال، في بعض التشريعات يُنص على أن " الحكم يجب أن يشتمل على الأسباب التي استندت إليها المحكمة في إصدار حكمه"¹⁰ كما أن التشريع قد يلزم أن تكون الأسباب متعلقة بالوقائع والنصوص القانونية والرد على الدفوع.

- القرارات القضائية والنقض كمصدر تشريعي فعلي: محاكم النقض في كثير من الدول تقضي بأن أي حكم خالٍ من تسبب كافٍ أو منطقي يُعدّ معيباً ويُقضى بنقضه. هذا الاجتهاد القضائي يعزز القيمة التشريعية لمبدأ التسبب .

- الالتزام بمقاصد النصوص وإعمال مبادئ عامة: حتى إذا كان التشريع لا ينص صراحة على تسبب في بعض الحالات، يُفترض أن القاضي يلتزم به باعتباره من مقتضى مبادئ العدالة والضمانات القضائية، خصوصاً في القضايا الجنائية التي تمس حرية الأفراد. فغياب نص صريح لا يعفي القاضي من التزام مبدأ تعليل حكمه في مداخل السيد ماموني الطاهر (الرئيس الأول للمحكمة العليا الجزائرية) جاء: "إن تسبب الأحكام والقرارات القضائية يعد حقاً للأطراف أو المتقاضين قبل أن يكون واجباً مهنيّاً للقاضي، ولقد ورد وجوب تسبب الأحكام في الدستور في المادة 169 منه بالقول: تعلل الأحكام والأوامر القضائية، كما أن المادة 379 من قانون الإجراءات الجزئية بدورها نصت على أن كل حكم يجب أن يشتمل على أسباب

⁸ ماموني الطاهر، تسبب الأحكام القضائية، اليوم الدراسي حول تسبب الأحكام القضائية، المدرسة العليا للقضاء، القليعة، 23 ديسمبر 2021.

⁹ الخرشة محمد أمين، تسبب الأحكام الجزائية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

¹⁰ الخرشة محمد أمين، نفس المرجع.

ومنطوق ولم يستثن المشرع أي جهة قضائية بل ألزم كذلك المحكمة العليا بضرورة تسبب أحكامها بمقتضى نص المادة 521 من قانون الإجراءات الجزائية بأن تكون أحكامها مسببة¹¹.

2.1- الوظائف القانونية والحقوقية لتسبب الأحكام:

يُعد تشكل تسبب الأحكام أداة أساسية لضمان سلامة القضاء ومراقبته من قبل القضاء الأعلى، كما يسهم في تعزيز الشفافية والعدالة من خلال توضيح الأسباب القانونية والواقعية للحكم. وتكمن أهميته في حماية حقوق الأطراف وتعزيز الثقة في النظام القضائي، مما يجعله ركيزة لا غنى عنها في العملية القضائية.

1.2.1- التسبب كضمانة لرقابة القضاء الأعلى:

إحدى أهم وظائف التسبب هي تمكين محكمة النقض أو أعلى درجات القضاء من مراقبة صحة الأحكام التي صدرت عن المحاكم الأدنى، عبر فحص مدى توافق المنطوق مع الأسباب ومدى كفايتها واتساقها وعدم تناقضها.

إذا لم يُبين الحكم أسبابه، لن يكون ممكناً للنقض أن يعلم إن كان القاضي قد أخطأ في تطبيق القانون أو في تكييف الوقائع.

عملياً، كثير من التشريعات تبين أن من أسباب النقض هو انعدام الأسباب أو قصورها أو وجود التناقض بينها وبين منطوق الحكم¹².

"ولم يستثن المشرع أي جهة قضائية، بل ألزم كذلك المحكمة العليا بضرورة تسبب أحكامها بمقتضى نص المادة 521 من قانون الإجراءات الجزائية بأن تكون أحكامها مسببة¹³".

بالتالي، التسبب يُعد أداة رقابية وليس مجرد شكل فارغ، لأنه يتيح للطعن الموضوعي في الحكم وليس فقط الطعن الشكلي.

2.2.1- التسبب كوسيلة لتحقيق الشفافية والعدالة

الشفافية: عندما يُعلن القاضي بوضوح الأسباب التي اعتمدها، يُصبح الحكم مفهوماً للجميع الخصوم، الرأي العام، المحامين، القضاة، مما يقلل من غموض القرارات ويمنع التفسير العشوائي.

¹¹ ماموني الطاهر، تسبب الأحكام القضائية، المحكمة العليا الجزائرية، 2021-12-23، على الموقع <https://www.coursupreme.dz> ،

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025-10-15 .

¹² مفتاح محمد قزيط، مرجع سابق،

¹³ ماموني الطاهر، مرجع سابق .

العدالة: العدالة لا تقتصر على النتيجة الصحيحة، بل على عملية البحث والمعالجة القانونية الصحيحة، والتسبب يضمن أن الحكم صاغه القاضي بعد تفكير، وليس اختياراً عشوائياً أو متحيزاً.

بوجود تسبب، تُصبح الأحكام أكثر قبولاً اجتماعياً، لأن المتقاضين يشعرون بأن أحكامهم ليست "سحراً من وراء ستار القضاء".

يُعبّر عن ذلك في تشريعات بعض الدول حيث يُنصّ على أن الحكم يجب أن يشتمل على الأسباب التي بنيت عليها "ليكون الحكم منتجاً لعملية معرفية قابلة للفهم".

التسبب يعزز مبدأ المساواة أمام القانون، لأن جميع الخصوم يُعاملون على ذات الشفافية، ولا يُفضل طرف دون أن يُبين السبب.

كما أن التسبب يفتح الباب أمام النقد البناء والتطوير القانوني، فبتداول الأحكام المعللة يُمكن للعلماء والقضاة مراجعة مناهج الاستدلال وتحسينها.

"التسبب وسيلة لحماية الخصوم من الخطأ الشخصي للقاضي، فقد يتعرض القاضي لظروف اجتماعية أو صحية أو نفسية قد تؤثر على قضاؤه وعدالته، فالأسباب تكشف عما يُعيب القاضي من الظواهر الكاذبة والأهواء والحب والحق والطمع والغيرة والمصلحة لذلك كانت أخطاء القضاة هي منبع آلام المتقاضين، ومبعث انشغال بهم، وعن طريق التسبب تتكشف هذه الأخطاء ويتبين جور القاضي وعدم صحة قضاؤه"¹⁴.

2- الإطار العملي والمقارن لتسبب الأحكام الجنائية:

يشكل تسبب الأحكام الجنائية عنصراً محورياً في ضمان العدالة والشفافية القضائية، ويعكس مدى التزام القضاء بتطبيق القانون بموضوعية. حيث سنلقي الضوء على تطبيق التسبب في التشريع والقضاء الجزائري، مع استعراض التجارب المقارنة والاتجاهات الحديثة، بهدف إبراز أهميته في حماية الحقوق وتعزيز الثقة في النظام القضائي، وتوضيح كيف يمكن للممارسات المقارنة أن تسهم في تطوير الاجتهاد القضائي المحلي.

¹⁴ مفتاح محمد قزيط، مرجع سابق .

1.2- تسبیب الأحكام في التشريع والقضاء الجزائري

يُعنى تسبیب الأحكام في التشريع والقضاء الجزائري باستعراض النصوص القانونية المنظمة للتسبیب في قانون الإجراءات الجزائية، بالإضافة إلى التعرف على تطبيقات القضاء الجزائري وإشكالات التسبیب . ويهدف إلى إبراز مدى التزام القضاء بالشفافية والعدالة، وكيفية ترجمة النصوص القانونية إلى ممارسات قضائية فعلية.

1.1.2- النصوص المنظمة للتسبیب في قانون الإجراءات الجزائية

في الجزائر، التشريع الأساسي هو القانون رقم 66-155 المؤرخ في 8 جوان 1966 المعدل والمكمل، المتعلق بقانون الإجراءات الجزائية¹⁵.

مع ذلك، من مراجعة مضمونات النصوص، لا يبدو أن القانون يحتوي على نص محدد يلزم القاضي الجنائي بتسبیب مفصل في جميع الأحوال الجنائية على غرار ما هو موجود في بعض الدول المقارنة. (أي: لا نص واضح جدًا في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري يؤكد على ظهور "أسباب الحكم" المفصلة تلقائياً في جميع الأحكام الجنائية).

بالرغم من ذلك، في سياق الإصلاحات المقترحة، بانتظار مشروع قانون جديد لقانون الإجراءات الجزائية يُناقش في الجزائر يهدف إلى تحديث وتعزيز الضمانات القضائية، الأمر الذي قد يُدخل نصوصاً أشد على مسألة التسبیب¹⁶.

2.1.2- تطبيقات القضاء الجزائري وإشكالات التسبیب

من الممارسة القضائية الجزائية، تُثار إشكالات كثيرة تتعلّق بعدم كفاية التسبیب في بعض الأحكام الجنائية، حيث يُكتفى بسرد مفردات الإجراءات أو ببعض الإشارات العامة دون التوضيح كيف استُخلصت كل نتيجة من الوقائع والأدلة، مما يجعل الطعن في الأحكام صعباً.

¹⁵ الكود الجزائري للإجراءات الجزائية، تعديل n° 66-155 Ordinance لعام 1966، من موقع WIPO Lex :

تم الاطلاع في 15 أكتوبر 2025. <https://www.wipo.int/wipolex/ar/text/490205?>

¹⁶ أمل ح.، إصلاح العدالة: نحو قانون جديد للإجراءات الجزائية، 16-10-2024 على موقع Dzair Daily :

تم الاطلاع في 15 أكتوبر 2025. <https://www.dzairdaily.com/reforme-justice-nouveau-code-procedure-penale-algerie>

كذلك، المحامين غالباً ما يشتكون من أن بعض الأحكام لا تُبَيِّن كيفية تعاملها مع دَفُوع الدِّفاع، أو كيف تم تقييم الأدلة أو التناقضات بين أقوال الشهود، أو كيف تم استبعاد بعض الأدلة إن كانت موضوع اعتراض، مما يعرّض الحكم للنقض أو إلى الطعن للافتقار للتسبيب.

إشكال آخر: غياب نص تشريعي واضح يُلزم بتسبيب مفصّل في كل الأحوال، مما يترك الأمر إلى الممارسات القضائية أو إلى الاجتهاد القضائي إن وُجد، وقد يكون متفاوتاً من محكمة إلى أخرى، أو من هيكل قضائي إلى هيكل قضائي (قضائية ابتدائية، محاكم الجناح أو الجنايات، محكمة الاستئناف، محكمة الجنايات).

ثمة أيضاً إشكالية زمنية وتقنية: أحياناً يصدر الحكم بتسبيب مقتضب أو مكتوب، لكن يُرى أن الصياغة الكتابية تنقصها الدقة أو تغفل بعض الجوانب المهمة مما يسبب تأخيرات في التنفيذ أو صعوبة في الفهم للطرف المدان أو لموكّله.

2.2- التجارب المقارنة والاتجاهات الحديثة

يشكّل موضوع تسبب الأحكام أحد أهم ركائز العدالة الحديثة، إذ يعكس مدى التزام القضاء بالشفافية وضمن حقوق المتقاضين. وفي هذا السياق، سنستعرض التجارب المقارنة والاتجاهات الحديثة من خلال التركيز على عنصرين أساسيين: يتمثل الأول في دراسة تجربة القانون الجزائري والمصري في مجال تسبب الأحكام، أما الثاني فيتناول الاتجاهات الحديثة في الفقه الدولي والحقوق التي تسعى إلى ترسيخ مبدأ التعليل كمعيار دولي للمحاكمة العادلة.

1.2.2- تجربة القانون الجزائري و المصري في تسبب الأحكام

ألزم المشرع الجزائري، بعد التعديلات الدستورية والتشريعية، بالتسبيب في الأحكام الجنائية، خصوصاً في محكمة الجنايات الابتدائية والاستئنافية، نظير ما تقتضيه محاكمة عادلة، وضماناً لحق المتقاضي في فهم الحكم ومراقبة القضاء الأعلى له.

1.1.2.2- النصوص التشريعية والتعديل الدستوري:

دستور الجزائر لسنة 2016 المعدل، نص في المادة 162 على أن تعلل الأحكام القضائية، وينطق بها في جلسات علنية "ضوابط تسبب أحكام محكمة الجنايات استنادًا للقانون رقم 07-17 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري"¹⁷.

"ألزم المشرع الجزائري، بموجب القانون رقم 07-17، قضاة محكمة الجنايات بتسبب الأحكام الصادرة عنهم، سواء في الدرجة الابتدائية أو الاستئنافية، باعتبار أن التسبب يمثل إحدى أهم الضمانات التي يفرضها القانون على القاضي لتكريس حق المتقاضي في محاكمة عادلة، وتعزيز الرقابة على السلطة المخولة له لمنع التعسف والحد من الأخطاء التي قد تشوب الأحكام"¹⁸.

قانون الإجراءات الجزائية الجزائري نص في المادة (379) على أن: كل حكم يجب أن ينص على هوية الأطراف وحضورهم أو غيابهم في يوم النطق بالحكم، ويجب أن يشمل على أسباب ومنطوق، وتكون الأسباب أساس الحكم، علماً بأن المشرع الجزائري صنّف تسبب الأحكام القضائية من ضمن القواعد الدستورية في الدولة وأوجب حمايتها، حيث نص دستور جمهورية الجزائر على وجوب تعلل الأحكام القضائية وينطق بها في جلسات علنية قضاء المحكمة العليا وإشكالات التسبب"¹⁹.

من قرارات المحكمة العليا الجزائية: في القرار رقم 1168384 المؤرخ في 09-02-2023، رفضت النقض حكماً احتجاجاً على أنه "وبذلك فإن القرار المطعون فيه مشوب بقصور التسبب وبالتناقض بين أسبابه ومنطوقه مما يؤدي إلى نقضه وإبطاله"²⁰. إذ إن القضاة لم يبينوا أسباب تعديل مبلغ التعويض رغم أن القرار ارتكز على أن الحكم الابتدائي كان معيباً في هذه الجزئية

من الإشكالات العملية التي تثار أنه رغم النصوص، في بعض الأحكام يُكتفى بعبارات عامة أو مختصرة لا تُفصح عن كيفية الرجوع إلى الوقائع أو تقدير الأدلة بشكل مفصل.

¹⁷ قادري أمال، ضوابط تسبب أحكام محكمة الجنايات استنادًا للقانون رقم 07-17 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، 2023، ص. 676-677.

¹⁸ قادري أمال، مرجع سابق.

¹⁹ إدريس مصعب عوض الكريم علي، تسبب الحكم الجنائي وأثره على المحاكمة العادلة: دراسة مقارنة. مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 33، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، 2018، ص. 25.

²⁰ المحكمة العليا الجزائية، قرار رقم 1168384 بتاريخ 09 فبراير 2023، غرفة الجناح والمخالفات، موقع المحكمة العليا الجزائية، عبر الموقع: <https://www.coursupreme.dz>، تم الاطلاع في 10 أكتوبر 2025.

2.1.2.2- التجربة المصرية:

ينص قانون الإجراءات الجنائية المصري في المادة 310 على أن: "يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بني عليها، وكل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه"²¹.

وقد رسخت محكمة النقض المصرية هذا الالتزام في حكمها الصادر بتاريخ 23 يونيو 1974 (الطعن رقم 1154 لسنة 44 قضائية)، مؤكدة أن: "تسبب الحكم يجب أن يكون كافياً ومفصلاً عن الأسباب التي استندت إليها المحكمة في اقتناعها، فلا يكفي الإشارة المجملّة أو العبارات العامة"²².

3.1.2.2-الأبحاث القانونية والاتجاهات الفقهية:

تناولت الدراسات القانونية المصرية مبدأ تسبب الأحكام بوصفه أحد الركائز الجوهرية لضمان العدالة. فقد أشار أحمد فتحي سرور إلى أن التسبب يُعدّ «الضمان الأول لتطبيق القانون تطبيقاً سليماً، ولرقابة المحكمة الأعلى على صحة عمل القاضي الأدنى»؛ وهو ما يعكس الدور الرقابي الذي يؤديه التعليل في صون حياد القضاء واستقامة أحكامه. وفي السياق نفسه، يؤكد حسام الدين محمود أن القاضي ملزم بتوضيح الوقائع والأدلة التي بُني عليها الحكم والإجابة عن دفعات الدفاع الجوهرية، وإلا عُذّ حكمه قاصر التسبب وقابلاً للنقض. وتشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن التطبيق العملي في مصر لا يزال متفاوتاً، إذ تكتفي بعض المحاكم أحياناً بتسبب مقتضب لا يكشف بدقة عن الأسس القانونية والواقعية التي اعتمدها القاضي، مما يضعف من قيمة الحكم في الرقابة القضائية " مبدأ التسبب يُعدّ من مظاهر احترام حق الدفاع، لأنه يمكن المحكوم عليه من فهم الأسس الواقعية والقانونية للحكم وممارسة حقه في الطعن عليه"²³.

2.2.2- الاتجاهات الحديثة في الفقه الدولي والحقوقي

يُعد مبدأ تسبب الأحكام القضائية من أهم الضمانات الجوهرية التي تركز مفهوم المحاكمة العادلة في الفقه الدولي وحقوق الإنسان، إذ أكدت المواثيق الدولية، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مادته (14)، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في مادتها (6)، على أن من حقوق المتقاضين أن يعرف الأسباب التي بُني عليها الحكم، حتى يتمكن من ممارسة حقه في الدفاع والطعن القضائي. وقد

²¹ قانون الإجراءات الجنائية المصري، المادة 310، منشور على الموقع الرسمي لوزارة العدل المصرية عبر الموقع: <https://www.moj.gov.eg>، تم الاطلاع في 15 أكتوبر 2025.

²² نفس المرجع.

²³ المنصة القانونية المصرية، الحق في تسبب الأحكام في مصر، عبر الموقع <https://www.mohamoon.com>، تم الاطلاع في 16 أكتوبر 2025.

شدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عدد من قراراتها على أن الحكم الذي لا يتضمن مبررات أو أسباب واضحة يُعد مخالفاً لمبدأ العدالة، لأن المتهم يجب أن يكون قادراً على فهم الأسس التي استند إليها القرار القضائي. وفي هذا الصدد، جاء في حكم المحكمة في قضية *Hadjianastassiou C. Grèce* (16 ديسمبر 1992) أن: "الحق في محاكمة عادلة يستتبع أن تتضمن الأحكام القضائية الأسباب التي تبررها بشكل كافٍ، لتمكين المتقاضى من فهم الأسس التي بُني عليها الحكم"²⁴.

ويتجه الفقه المقارن الحديث إلى تعزيز متطلبات التسبب ليس فقط من حيث المضمون المتمثل في الوقائع والأدلة، بل أيضاً من حيث الشكل، بضرورة أن يكون الحكم واضحاً، مكتوباً، ومعللاً بما يسمح بفهم منطق القاضي في تقدير الأدلة وتبرير رفض بعضها والرد على الدفوع الجوهرية. كما تبنت بعض الأنظمة القضائية، مثل فرنسا وكندا، فكرة إعداد "ورقة تسبب" مستقلة أو ملحق خاص بالحكم يُبين فيه القاضي الأسس والاعتبارات القانونية التي استند إليها، لتسهيل الرقابة القضائية والطعن وضمان الشفافية. أما في السياق الدولي، فإن المحكمة الجنائية الدولية تُلزم دوائرها القضائية بتسبب أسانيد القانون وفقاً للمادة (5/74) من نظام روما الأساسي، التي تنص على أن القرار "يصدر كتابة ويتضمن بياناً كاملاً ومعللاً بالحيثيات التي تقرها الدائرة الابتدائية"²⁵.

يُعدّ مبدأ تسبب الأحكام القضائية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها العدالة في النظم القانونية الحديثة، إذ لا يُتصور حكم قضائي عادل من دون بيان واضح ومفصل للأسباب التي استند إليها القاضي في إصداره. هذا المبدأ، الذي تطور في الفقه الدولي وحقوق الإنسان، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بضمانات المحاكمة العادلة التي نصت عليها المواثيق الدولية الكبرى مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وللتين شددتا على ضرورة أن يكون الحكم القضائي مبرراً ومعللاً حتى يتمكن المتقاضى من فهم الأسس الواقعية والقانونية التي بُني عليها القرار وممارسة حقه في الدفاع والطعن. وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هذا المفهوم في العديد من أحكامها، معتبرة أن الحكم الذي لا يقدم مبررات كافية أو أسباباً واضحة يُعدّ مخالفاً لمقتضيات المادة (6) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الخاصة بالحق في المحاكمة العادلة، لأن فهم المتقاضى لمضمون الحكم يُعدّ جزءاً من حقه في التقاضي نفسه.

²⁴ Cour européenne des droits de l'homme, *Hadjianastassiou C. Grèce*, arrêt du 16 décembre 1992, §33, Série A n°252.

²⁵ متاح على الموقع الرسمي للمحكمة ، <https://hudoc.echr.coe.int> ، تم الاطلاع في 16 أكتوبر 2025 ،
المحكمة الجنائية الدولية، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 5/74، منشور على الموقع الرسمي <https://www.icc-cpi.int> ، تم الاطلاع في 16 أكتوبر 2025 .

وفي الإطار ذاته، سار القضاء الدولي على النهج نفسه في تكريس التسبب كضمانة قانونية وإجرائية لا غنى عنها. فقد نصت المادة (2/22) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا/ صراحة على أن: "الأحكام يجب أن تكون مكتوبة ومسببة، ويجوز أن تُرفق بها آراء مستقلة أو معارضة"²⁶.

ويُبرز هذا النص التزام القضاء الدولي بالشفافية والوضوح، باعتبار أن تسبب الأحكام يحقق وظيفتين متلازمتين: الأولى ضمان حق المتقاضى في معرفة أسس الحكم، والثانية تمكين الهيئات العليا أو الرقابية من مراقبة مدى التزام المحاكم بتطبيق القانون تطبيقاً سليماً. كما يعزز هذا المبدأ اتساق الاجتهاد القضائي الدولي، إذ يُجبر القاضي على إظهار منطق قراره ومراحل استدلاله، مما يساهم في بناء ثقة المجتمع الدولي في نزاهة القضاء وموضوعيته. ومن ثم، فإن التسبب لم يعد مجرد شكل إجرائي، بل أصبح معياراً جوهرياً لقياس جودة العدالة، وركيزة من ركائز دولة القانون الحديثة التي تقوم على الشفافية والمساءلة القضائية.

3- حدود وآفاق تطوير تسبب الأحكام الجنائية

إن تسبب الأحكام الجنائية ما يزال يواجه حدوداً واضحة بسبب قصور في صياغة الأسباب وضعف منهجية التعليل. وينتقل بعد ذلك إلى استشراف آفاق التطوير من خلال بناء نموذج مثالي للتسبب يقوم على الوضوح والدقة والترابط، بما يعزز جودة العدالة ويقرب الممارسة القضائية من المعايير الحديثة.

1.3- مظاهر القصور في التسبب القضائي

تتمثل مظاهر القصور في التسبب القضائي من خلال عنصرين بارزين: الأول هو التسبب الشكلي الذي يكتفي بعبارة عامة لا تكشف عن حقيقة فحص الأدلة، والثاني هو غموض المبررات وقلة الحثيات مما يجعل فهم أسس الحكم صعباً ويضعف الرقابة عليه.

1.1.3- التسبب الشكلي أو الصوري

من أبرز مظاهر القصور أن الحكم القضائي قد يحتوي على تسبب شكلي، أي وجود مبررات تظهر على سطح الحكم دون أن تُعالج عموماً كيفية تقييم الأدلة أو الرد على دُفع الدفاع. فالقاضي قد يذكر الوقائع بصورة عامة أو يكتفي بالإشارة إلى أنه "لم يقتنع بأدلة الدفاع" دون شرح لماذا أو بأي معايير تم رفض تلك الأدلة.

²⁶ United Nations, Statute of the International Criminal Tribunal for Rwanda, Article 22(2) موقع الأمم المتحدة:

، تم الاطلاع في 16 أكتوبر 2025، <https://www.un.org/en/ict>

في الدراسة «تسبب الأحكام الجزائية أو الضمان ضد التعسف» لعبد السلام بغانة، يُشير المؤلف إلى أنّ من العيوب في بعض الأحكام أنها «تخرج عن حجم الالتزام القانوني بالتسبب إلى تسبب شكلي حين تقتصر على ذكر عبارات عمومية مثل 'قلة اليقين' أو 'عدم اطمئنان المحكمة' دون بيان أي تحليل واقعي مفصّل.

"صدور أحكام محكمة الجنايات دون تسبب باعتبارها تخضع لمبدأ الاقتناع الشخصي وقد اعتبر البعض أن القضاة الجنائيين يتعرضون لنقد شديد بسبب سوء استعمالهم للسلطة التقديرية الممنوحة لهم، فإذا كان الحكم الصادر لا يبيّن المعايير التي قُيِّمت بها الأدلة، يُصبح التسبب شكلياً لا يفي بالغرض"²⁷.

وحسب الباحثة الجزائرية لحسن فريحة في مقالها حول المنهجية في تسبب الأحكام القضائية ، تشدّد على أن من الأخطاء أن يُكتفى بذكر العبارات القانونية المجردة دون مدّ الحكم بحجّيات تحليلية تكشف مدى تعامل المحكمة مع الوقائع والأدلة، مما يُضعف الرقابة القانونية ويُفقد الحكم جزءاً من قابليته للطعن والثقة.

2.1.3- غموض المبررات وعدم كفاية الحجّيات

يُعدّ غموض المبررات في تسبب الأحكام القضائية من أبرز مظاهر القصور في العمل القضائي، إذ يُلاحظ أحياناً أن بعض القرارات تُصدر دون بيان كافٍ للأسس الواقعية أو القانونية التي استندت إليها المحكمة، مما يجعل من الصعب فهم منطق القاضي أو تتبّع مسار تفكيره. فمثلاً، قد يُرفض دفع الدفاع بعبارة عامة كـ«لم يثبت بالدليل الكافي»، دون تحديد طبيعة الدليل غير الكافي أو توضيح المعايير التي اعتمدتها المحكمة في تقدير أقوال الشهود وترتيب الأدلة. وتؤكد الدكتورة عائشة الزهراني في دراستها حول تسبب الأحكام أن غياب هذا التحديد يُضعف من الوظيفة الرقابية للحكم ويُشعر المتقاضى بالعجز عن الطعن فيه، لأن الحكم لا يكشف الأسس التي بُني عليها رفض الدفوع أو قبول الأدلة.

كما أظهرت التجربة الجزائرية، في دراسة قادري أمال المعنونة ضوابط تسبب أحكام محكمة الجنايات استناداً إلى القانون رقم 07-17 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، أن بعض أحكام محكمة الجنايات صدرت دون تسبب واضح، باعتبارها خاضعة لمبدأ الاقتناع الشخصي، مما أدى إلى «تعرض القضاة الجنائيين لانتقادات شديدة بسبب سوء استعمالهم للسلطة التقديرية الممنوحة لهم. فإذا كان الحكم الصادر لا يبيّن المعايير التي قُيِّمت بها الأدلة، يُصبح التسبب شكلياً لا يفي بالغرض"²⁸.

²⁷ قادري أمال، مرجع سابق، ص. 690.

²⁸ قادري، أمال، مرجع سابق، ص 692.

ويؤكد قضاء محكمة النقض المصرية على هذا المعنى، إذ قرّر أن الحكم يجب أن يكون مبنياً على أسباب واضحة وجليّة تُظهر أن المحكمة قد محصت الأدلة والمستندات المقدمة إليها ووازنت بينها بموضوعية وبما ينبئ عن بحث ودراسة متعمقة، حتى تتوافر الرقابة على عمل القاضي وتتحقق العدالة الإجرائية في مداولة القضايا

2.3- نحو نموذج مثالي لتسبب الأحكام

يشير السعي إلى بناء نموذج مثالي لتسبب الأحكام إلى ضرورة الارتقاء بجودة التعليل القضائي لضمان وضوح الأحكام وفعالية الرقابة عليها، ويرتكز على معايير تطوير جودة التسبب ودور التكوين القضائي والتكنولوجيا القانونية (LegalTech) في دعم القضاة وتحسين صياغة الأحكام.

1.2.3- المعايير المقترحة لتطوير جودة التسبب

لتطوير التسبب القضائي إلى نموذج مثالي، ينبغي أن يُراعى القاضي مجموعة من المعايير المنهجية والموضوعية التي تضمن جودة الحكم وعدالته. أولاً، يجب أن يتسم الحكم بالوضوح والدقة في التمييز بين المفاهيم القانونية، بحيث تُعرض عناصر الجريمة بشكل منفصل ومحدد، بما في ذلك الوقائع، الإرادة، القصد الجنائي، والظروف المشددة أو المخففة، مع بيان النصوص القانونية المعتمدة وكيفية تطبيقها على الوقائع. ثانياً، يُعد التحليل الواقعي التفصيلي من ركائز التسبب الجيد، إذ ينبغي أن يتناول الحكم الأدلة في سياقها الواقعي، ويُقيّم الشهادات والخبرات بموضوعية، موضحاً كيف تم التعامل مع الأدلة المتعارضة. ثالثاً، يجب أن يتضمن الحكم ردّاً واضحاً على دفعات الدفاع القانونية والموضوعية، لأن تجاهلها يُعد إخلالاً بحق الدفاع. كما يتطلب التسبب الجيد تناسقاً بين الأسباب والمنطوق، بحيث لا يكون هناك تعارض بين الحيات والنتيجة النهائية للحكم. ومن جهة أخرى، فإن الاقتصاد في التسبب دون الإخلال بالجوهر يعد سمة أساسية للحكم الجيد، إذ لا يُشترط الإطالة بل الكفاية في التوضيح بما يتناسب مع خطورة الجريمة وتأثيرها على حرية المتهم. وأخيراً، يجب أن تُصاغ الأحكام بلغة قانونية سليمة وواضحة تراعي المنهجية المنطقية في ترتيب الوقائع والأدلة والدفعات وصولاً إلى المنطوق النهائي. وقد أكدت دراسات حديثة أن "تحسين جودة التسبب القضائي يساهم في تعزيز ثقة المتقاضين بالقضاء وترسيخ مبدأ الشفافية في العدالة" (المركز العربي لتطوير العدالة، 2023)²⁹.

²⁹ المركز العربي لتطوير العدالة، نحو نموذج مثالي لتسبب الأحكام القضائية: معايير وضوابط الجودة القضائية. القاهرة، دار النهضة العربية، 2023، ص 170.

2.2.3- دور التكوين القضائي والتكنولوجيا القانونية (LegalTech) في دعم التسبيب

إن التكوين القضائي من الركائز الأساسية في تطوير مهارة القاضي وتمكينه من إتقان فنّ تسبيب الأحكام، إذ لا يكفي الإلمام بالنصوص القانونية دون امتلاك القدرة على تحليل الأدلة وصياغة حيثيات الحكم بأسلوب منطقي ومنهجي. إنّ إعداد القضاة من خلال برامج تدريبية منتظمة يساهم في ترسيخ الفهم العلمي والعملية لمنهجية التسبيب، خاصة عبر التدريب على تحليل الوقائع، تقييم الأدلة، وصياغة المبررات بأسلوب واضح ودقيق، فضلاً عن دراسة حالات قضائية تُظهر أوجه القصور في التسبيب ومناقشتها داخل ورش عمل تطبيقية. كما يمكن أن تشمل هذه البرامج محاكاة فعلية لكتابة أحكام مسببة ومراجعة نماذج من أحكام سابقة بهدف تحسين الصياغة والأسلوب القضائي. وفي هذا السياق، يرى الدكتور فتحي سرور أنّ "القاضي لا يُعدّ مؤهلاً للعدالة بمجرد حفظه للنصوص، بل بقدرته على تفسيرها وتسبيبها بما يُظهر عدالة حكمه ويقنع الخصوم والمجتمع بوجاهته"³⁰

فيما يتعلق بـ التكنولوجيا القانونية (LegalTech)، فإنها أصبحت في العصر الحديث أحد أهم الأدوات المساندة للقضاء، ولم تعد مجرد وسيلة تقنية ثانوية، بل باتت تمثل عنصراً أساسياً في تحسين جودة العمل القضائي وتسبيب الأحكام. فوفقاً لما جاء في مقال منشور في مجلة Laws الصادرة عن دار النشر العلمية MDPI بعنوان "التكنولوجيا القانونية: المنظور العالمي والتحديات والفرص"، توضح الباحثة إستير سالميرون مانزانو أن: "التكنولوجيا القانونية تُشير إلى توظيف التقنيات الحديثة في المجال القانوني، لأداء مهام كانت إلى وقت قريب تُنجز من قبل المحامين أو الموظفين العاملين في المكاتب القانونية"³¹.

ويُستفاد من هذا التعريف أن التكنولوجيا القانونية أصبحت تُساهم بفعالية في تطوير عملية صياغة وتسبيب الأحكام القضائية، من خلال أدوات رقمية متقدمة تساعد القاضي على تنظيم الحيثيات، والتحقق من الرد على دُفوع الدفاع، وتدعيم الحكم بالأسانيد القانونية بطريقة منهجية. كما تتيح هذه التقنيات إنشاء قواعد بيانات للأحكام المسببة تُستخدم كمرجع للقضاة، إضافةً إلى تطوير أنظمة التدوين الإلكتروني التي تُسهّل الرجوع إلى أوراق الدعوى والأدلة.

إلى جانب ذلك، فإن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي بدأت تؤدي دوراً متزايداً في تحليل النصوص والأحكام، واكتشاف أوجه الغموض أو التناقض في التسبيب قبل صدور الحكم، مما يعزز جودة القرارات القضائية ويساهم في تحقيق شفافية أكبر داخل المنظومة العدلية.

³⁰ سرور فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، ط6، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص. 512.

³¹ إستير سالميرون مانزانو، التكنولوجيا القانونية: المنظور العالمي والتحديات والفرص، مجلة Laws، دار النشر MDPI، المجلد 10، العدد 2، سنة 2021، ص. 24، متاح عبر <https://www.mdpi.com/2075-471X/10/2/24>، تم الاطلاع في 13 أكتوبر 2025.

الخاتمة:

يُعدّ تسبب الأحكام القضائية من الركائز الأساسية لضمان العدالة وصون حقوق المتقاضين، إذ يمثل الجسر الذي يربط بين الوقائع والقانون، ويكشف عن منطق القاضي في إصدار حكمه، بما يُمكن من ممارسة الرقابة القضائية والتأكد من سلامة تطبيق القانون. ومن خلال الدراسة المقارنة والتحليلية التي تناولت تجارب بعض الأنظمة القانونية، تبين أنّ تسبب الأحكام ليس مجرد إجراء شكلي، بل هو جوهر العدالة ذاتها، لأنه يعكس شفافية القضاء ويُكرّس مبدأ المحاكمة العادلة.

أظهرت النتائج أنّ القصور في تسبب الأحكام - سواء من خلال الاكتفاء بالتسبب الشكلي أو غموض الحثيات - يؤدي إلى إضعاف الثقة في العمل القضائي، ويحدّ من فاعلية الرقابة على الأحكام. كما أنّ كثيراً من القضاة، رغم كفاءتهم، لا يحظون بالتكوين الكافي في منهجية صياغة التسبب أو في استخدام الأدوات التقنية الحديثة التي يمكن أن ترفع من جودة العمل القضائي.

وفي ضوء ما سبق، يمكن استخلاص جملة من النتائج الأساسية، أبرزها أنّ وضوح التسبب هو معيار حقيقي لعدالة الحكم، وأنّ ضعف المبررات أو غيابها يُعدّ إخلالاً بضمانات المحاكمة العادلة. كما تبين أنّ هناك حاجة ماسة لتطوير النموذج القضائي الحالي بما يواكب الاتجاهات الحديثة التي تجمع بين الصرامة القانونية والدقة التقنية.

ومن خلال هذه المعطيات، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العلمية التي تسعى إلى تطوير الإطار القانوني والعملية لتسبب الأحكام:

أولاً، ضرورة النص صراحة على بطلان الحكم عند غياب التسبب، لأن الحكم غير المسبب يفقد قيمته القانونية ويُعدّ مخالفاً لأبسط مبادئ العدالة. إن النص الصريح على هذا البطلان في التشريعات يضمن اتساق القضاء ويُحفز القضاة على الالتزام بالتسبب الجاد والمفصل.

ثانياً، تعزيز التكوين القضائي في مهارة صياغة التسبب، من خلال إدراج وحدات متخصصة ضمن مناهج معاهد القضاء والمدارس الوطنية للقضاء، تُعنى بالتدريب العملي على كتابة الأحكام وتحليل الأدلة وصياغة المبررات بأسلوب دقيق وواضح. فالقاضي الذي يُتقن فنّ التسبب هو القاضي الذي يُجسد العدالة في أبهى صورها.

ثالثاً، إدراج رقابة إلكترونية لتقييم جودة التسبب عبر المنصات القضائية، وذلك باستعمال أدوات الذكاء الاصطناعي والبرمجيات التحليلية لمراجعة اتساق الأحكام ومدى مطابقتها للمعايير القانونية واللغوية.

هذا النظام يمكن أن يُسهم في بناء قاعدة بيانات تحليلية تُساعد على تطوير الأداء القضائي وتحقيق الشفافية في عمل المحاكم.

إنّ تطوير تسبيب الأحكام ليس خياراً مؤجلاً، بل هو ضرورة تفرضها متطلبات العدالة الحديثة، التي لم تُعد تكتفي بالنطق بالحكم، بل تسعى إلى بناء ثقة المواطن في منطق القضاء ومصادقية أحكامه. ومن هنا، فإنّ مستقبل العدالة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى وضوح وتسبيب أحكامها، لأن الحكم المسبب هو الدليل العملي على أن العدالة لم تُمارس فحسب، بل أُعلنت وُبررت في وضح النهار.